أثر الأغلبية التي يقودها حزب العدالة والتنمية في التحول الاجتماعي والسياسي في المغرب

حميد بحكاك

باحث سياسي

ملخص

يصعب الحديث عن الآثار الاجتماعية والسياسية للحكومة التي يقودها "حزب العدالة والتنمية" المغربي ما لم تكمل ولايتها الحكومية المحددة في خمس سنوات، إلا أن انتقال الحزب بشكل مفاجئ من موقع المعارضة إلى قيادة الحكومة في ظروف استثنائية محليًّا وإقليميًّا، وما صاحب ذلك من تفاعلات سياسية واجتماعية خلال تشكيل الحكومة في نسختها الأولى والثانية ومسارها، وما حققته وما لم تحققه من وعود وإنجازات، وما واجهته من تحديات وعقبات، وما توفر لها من فرص- يفرض علينا التعامل مع الموضوع في حدود الفترة الزمنية التي قضتها الحكومة إلى الآن؛ أي إلى شهر يناير (كانون الثاني) 2015، -وهي مدة ثلاث سنوات- وفي حدود الهامش والمساحة التي توفرها البيئة السياسية والدستورية والديمقراطية.

ولأنّ هذا الموضوع يندرج في إطار الندوة المشتركة بين "مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية" المغربي و"مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيتا" التركي- التي انعقدت في مدينة الرباط بالمغرب بتاريخ 3 نونبر (نوفمبر) 2014، وتقارب التجربتين المغربية والتركية- فإن المقارنة تزداد صعوبة؛ لما للتجربتين من فوارق، أهمها في اعتقادي أن "حزب العدالة والتنمية" التركي يحكم في إطار حكومة منسجمة تتألف من حزب واحد هو "حزب العدالة والتنمية" التركي، وقاد الحكومة في تركيا مدة ثلاث ولايات متتابعة، حققت خلالها نجاحًا باهرًا على الصعيد الاقتصادي، مكنها من مباشرة الإصلاح السياسي والدستوري الذي أسهم في تطوير النظام التركي على الصعيد الديمقراطي، بينما تجربة "حزب العدالة والتنمية" ذي المرجعية الإسلامية المغربي هي أول تجربة في قيادة الحكومة، يضاف إلى ذلك أن هذه الحكومة "الائتلافية" المشكّلة من أربعة أحزاب سياسية ومستقلين

رؤية تركية
2015 - 13
58 - 43

وتكنوقراط، وهذه التشكيلة هي إفراز النمط الانتخابي المعمول به في المغرب، وهو نمط الاقتراح اللائحي الذي لا يسمح لأي حزب أن يحصل على الأغلبية المطلقة (196 مقعدًا من مجموع 395 مقعدًا المكوّن لمجلس النواب)، كما أن هذه الحكومة عاشت أزمة وزارية بعد عام من تعيينها من طرف الملك وتنصيبها من طرف البرلمان، وهذا استوجب تعديلًا في تشكيلتها أثّر نسبيًّا في مسارها.

في السياق

لم يكن أحد من المراقبين للشأن السياسي والحزبي المغربي يتوقع وصول "حزب العدالة والتنمية" المغربي إلى قيادة الحكومة في فترة ما قبل الربيع العربي، فالحقل السياسي والحزبي المغربي قبل سنة 2011 ومنذ 2007 عاش تقاطبًا حادًّا بين "حزب العدالة والتنمية" و"حزب الأصالة والمعاصرة" الذي أُسِّس سنة 2008 على يد كاتب الدولة في وزارة الداخلية فؤاد عالي الهمة بعد أن قدم استقالته من وزارة الداخلية ليتفرغ للعمل الحزبي والسياسي، وهذا الحزب حصل على الرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية لسنة 2009، وجاءت نشأته في إطار القيام بمهمة أعلن عنها، تتمثل في إعادة هيكلة الحقل السياسي والحزبي وعقلنته، وخلق أقطاب سياسية للحد من البلقنة الحزبية، جسدها في شعار "ممارسة السياسة بشكل مغاير". يحوي الحقل الحزبي المغربي 33 حزبًا سياسيًّا من دون مردودية سياسية مشرفة، فنسبة المشاركة للانتخابات التشريعية لسنة 2007 بلغت 37 في المئة، وهذه النسبة تعكس درجة العزوف السياسي خصوصًا لدى فئات الشباب، كما أعلن "حزب الأصالة والمعاصرة" صراحة أنه جاء لمواجهة "حزب العدالة والتنمية" حزبيًّا وسياسيًّا وميدانيًّا؛ لما يحمله من مشروع سياسي واجتماعي "يناقض" حسب رؤية هذا الحزب "المشروع الديمقراطي الحداثي" الذي اختاره المغرب وترعاه الدولة[1]، وقد بدأت هذه المواجهة بعد أن تبوّأ "حزب العدالة والتنمية" مكانة حزبية متقدمة بعد الانتخابات التشريعية سنة 2007، والانتخابات الجماعية سنة 2009، داخل حقل سياسي حزبي مُبَلْقَن، مما أثار مخاوف أطراف متعددة، من استقواء "حزب العدالة والتنمية" واستفراده بالساحة الحزبية، وهو أكثر الأحزاب تنظيمًا وشعبية، فجاءت وصفة "حزب الأصالة والمعاصرة" لمحاصرته وتحجيمه سياسيًّا وإعلاميًّا حتى

أصبح حزبًا شبه "منبوذ"، تتحاشى الأحزاب التحالف معه في تلك الفترة، وهذا ما خلق نوعًا من التعاطف الشعبي معه عكستها نتائج انتخابات 25 نونبر (نوفمبر) التشريعية 2011.

انطلق الربيع العربي سنة 2011، وأسقط رؤساء أربع دول عربية، هي: تونس ومصر وليبيا واليمن، ولا تزال تداعياته مستمرة إلى حدود كتابة هذه السطور، كما خلق ديناميكية إصلاحية في كل من الأردن والمغرب والبحرين، وظهرت تنسيقيات حركة 20 فبراير (شباط) في المغرب، وهي حركة شبابية قادت حراكًا شعبيًّا تحت شعار "إسقاط الاستبداد ومحاربة الفساد"، وقادت عدة مظاهرات في أكثر من خمسين مدينة مغربية، ووضعت أرضية تأسيسية تضمنت 20 مطلبًا تصب في اتجاه التغيير، وأبرز هذه المطالب إقامة "ملكية برلمانية"، وشارك في هذه التظاهرات شبيبة "جماعة العدل والإحسان"، ومكونات اليسار الراديكالي، ومستقلون[2]، وبتاريخ 9 مارس (آذار) 2011 ألقى العاهل المغربي محمد السادس خطابًا إلى الشعب المغربي، تجاوب فيه مع مطالب الشارع، وقدّم برنامجًا للإصلاح، في مقدمته وضع دستور جديد يستجيب لتحديات المرحلة ومتطلباتها، وظهر "حزب العدالة والتنمية" في هذه الفترة يدعم "الإصلاح في ظل الاستقرار"، ويحذر من الانسياق وراء المغامرات غير المحسوبة، في إشارة إلى تظاهرات حركة 20 فبراير (شباط)[3]، وتم تعيين لجنة استشارية من طرف الملك لتعديل الدستور، وبتاريخ 1 يوليو (تموز) 2011 تم التصويت على الدستور الجديد بالإيجاب بنسبة 98.49 في المئة، وبلغت نسبة المشاركة 72.65 في المئة[4]، وانتقل عدد فصول الدستور من 108 إلى 180 فصلًا، وأجريت في إطاره انتخابات 25 نونبر (نوفمبر) 2011 السابقة لأوانها، وفاز فيها "حزب العدالة والتنمية" بالرتبة الأولى، بحصوله على 107 مقاعد، أهّلته لتشكيل الحكومة وقيادتها وفق مقتضيات الدستور الجديد، وتعدّ هذه الانتخابات رابع محطة انتخابية تشريعية يشارك فيها "حزب العدالة والتنمية" (1997، 2002، 2007، 2011)، سجل فيها الحزب تطورًا ملموسًا على مستوى عدد المقاعد.

لقد أدّى العنصر الخارجي ممثلًا في الربيع العربي دورًا رئيسًا في تعبيد الطريق

أمـام "حزب العدالة والتنميـة" وتحقيقه فوزًا كاسحًا، أهله للوصول إلى الحكومة وقيادتها، وذلـك برفع الموانـع التي كانت تحول سـابقًا من أن يحقـق فوزًا سـاحقًا، فأحرى أن يصل إلى الحكومـة. كان الحـزب يمارس على نفسـه قبـل الربيع العربي نوعًا مـن "الرقابة الذاتية" فيما يخص نسبة الترشيح وجغرافية الترشيح، سـواء في الانتخابات التشريعيـة أم الجماعية. وهذا الانتقـال المفاجئ دفـع بعض المحللين إلى أن يَعدُّوا الـدور الجديد لـ"حزب العدالة والتنميـة" بمثابـة عجلة احتياطيـة أو بطارية اسـتعملتها الدولـة إلى حـين مـرور عاصفـة الربيع العـربي[5]. إن تأثـير العنصر الخارجي

لقد أدّى العنصـر الخارجي ممثلًا في الربيع العربي دورًا رئيسًا في تعبيد الطريق أمام "حزب العدالـة والتنمية" وتحقيقه فوزًا كاسـحًا، أهله للوصول إلى الحكومة وقيادتها

يعدّ نقطة مشـتركة بينه وبـين "حزب العدالة والتنميـة التركـي" الـذي اسـتمر في قيـادة حكومتـه خلال ثلاث ولايـات، ولأول مرة في تركيـا، مـن دون أن يتعـرض للانقـلاب والحظر كما كان يحدث في السـابق، فالظروف الدولية وفرت له غطاء وحماية، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 وما تبعها من حرب دولية على الإرهاب، جعلت "الأحزاب الإسـلامية الديمقراطية" قياسًـا على الأحزاب الديمقراطية المسيحية- تحظى بالاهتمام والتشـجيع، وفي الوقت نفسه عزل ومواجهة التنظيمات الإسـلامية الراديكالية، وفي مقدمتهـا تنظيـم "القاعـدة" وفروعـه وخلاياه، وفي هذا الإطار تم تسـويق نموذج "حـزب العدالـة والتنميـة" التركـي، وبعث وتشـجيع أتبـاع الحـركات الصوفيـة البعيدة عن "السياسـة"، وعَدِّهم حلفاء موضوعيين لمواجهـة الإرهابيين، يضـاف إلى ذلك طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وما يقتضيه ذلـك مـن متطلبـات ديمقراطيـة، كالحدّ من تدخلات الجيش في الحياة السياسية والحزبية في تركيا، كل هذه العوامل استثمرها "حزب العدالة والتنمية التركـي" بذكاء، ومكنته من الذهـاب بعيـدًا في الإصـلاح الديمقراطـي والدسـتوري في تركيا، وتحجيم دور المؤسسة العسكرية إلى مستواها الطبيعي، وهو الحفاظ عـلى الحـدود، والدفـاع عـن الأمـن القومي للبلد.

بتاريخ 3 يناير (كانون الثاني) 2012 عيّن الملـك محمـد السـادس رئيـس الحكومـة من الحزب الحائز على الأغلبية عبد الإله بن كيران وفق الدسـتور الجديد، ثـم أعضاء الحكومة. والعـدد 107 المحصـل عليـه مـن المقاعـد لا يسـمح لحـزب العدالـة والتنمية بتشـكيل حكومـة بمفـرده، وهـذا نتيجة نمـط النظام الانتخـابي المعمول به في المغـرب، يضاف إلى ذلك التقطيع الانتخابي للدوائر (عدد مقاعد مجلـس النواب أو البرلمان 395 مقعدًا، 305 مقاعـد تُنتَخب عـن طريق اللوائـح المحلية، و90 مقعدًا عن طريق لائحة وطنية مشـتركة بـين النسـاء والشـباب، بمعـدّل 60 مقعـدًا للنسـاء، و30 مقعـدًا للشـباب). عين الملك الحكومـة بعـد 36 يومًـا مـن المشـاورات، وهـي مكونـة مـن 31 وزيـرًا، ومشـكّلة من أربعـة أحزاب: ثلاثة محسـوبة عـلى "اليمين" والرابع "يسـاري"، يتقدمها "حـزب العدالة

والتنمية" (11حقيبة وزارية). أما حقائب الأحزاب والمكونات الأخرى فقد توزّعت على الشكل الآتي: "حزب الاستقلال" (6حقائب وزارية)، و"حزب الحركة الشعبية" (4حقائب وزارية)، و"حزب التقدم والاشتراكية" (4حقائب وزارية، وهو حزب يساري)، والحقائب الست الباقية أسندت إلى شخصيات "مستقلة" أو "تكنوقراطية"[6].

هذه الحكومة بدأت عملها بوضع ميثاق للأغلبية ينظم عملها، وهو يقوم على أربعة مرتكزات وعشرة أهداف وأربع آليات، وشكلت لجنة مشتركة لصياغة البرنامج الحكومي الذي يقوم على ثلاثة مرتكزات سياسية أساسية: العمل المندمج والمتكامل، والمقاربة التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وقد عُرض هذا البرنامج على البرلمان للتصويت في إطار التنصيب البرلماني الذي يأتي بعد التنصيب الملكي، إلا أن طابع تحالف هذه الحكومة منذ بداية مسارها كان عدم الانسجام في المواقف والتصريحات ومستوى الإيقاع والأداء بين مكوناتها، ففي الوقت الذي بدأت بعض الوزراء داخل الحكومة بمحاربة اقتصاد الريع -كوزير التجهيز والنقل (ينتمي إلى حزب العدالة والتنمية) الذي أعلن لوائح المستفيدين من امتيازات مأذونيات النقل ومقالع الرمال وما صاحب ذلك من ردود فعل إعلامية- نجد وزير السكنى والتعمير في نفس الحكومة (ينتمي إلى حزب التقدم والاشتراكية) يصرح في اتجاه معاكس لهذه الخطوة، وهو أن محاربة الفساد لا تتم بالخرجات الإعلامية، في إشارة إلى الضجة الإعلامية التي أحدثها إعلان هذه الامتيازات الريعية وأسماء المستفيدين منها، كما رفض وزير الداخلية (ينتمي إلى حزب الحركة الشعبية) نشر لوائح المستفيدين من مأذونيات النقل التابعة لوزارته[7]، وازداد الخلاف حدة داخل الحكومة بعد مطالبة الأمين العام لحزب الاستقلال السيد حميد شباط -بعد انتخابه أمينًا عامًّا لحزبه- بتعديل حكومي ومنح "حزب الاستقلال" حقائب تناسب وزنه السياسي والتاريخي، وهدد بالانسحاب، وصاغ مذكرة وجهها إلى رئيس الحكومة، يشرح فيها دواعي الانسحاب، وعلى رأسها انفراد رئيس الحكومة السيد عبد الإله بن كيران باتخاذ القرارات، وعدم قدرة الحكومة على مواجهة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية[8]، وهذه المواقف والتصريحات تسببت في أزمة حكومية امتدت لشهور، وجعلت "حزب الاستقلال" يظهر كما لو كان جزءًا من أحزاب المعارضة، لا أنه جزء من أحزاب الأغلبية المكونة للحكومة، وانسحب "حزب الاستقلال" من الأغلبية الحكومية، ورجعت الحكومة إلى المربع الأول، ليبدأ رئيس الحكومة مشاوراته مع الأحزاب الأخرى، فدخل "حزب الأحرار" الحكومة مكان "حزب الاستقلال"، وأثار دخول "حزب الأحرار"[9] إلى الحكومة عند شريحة من المواطنين- مسألة المبدأية لدى الإسلاميين في التعامل والتحالف مع من كانت تسميهم بالأمس القريب رموز الفساد، في إشارة إلى رئيس "حزب الأحرار" الذي سبق لحزب العدالة والتنمية أن اتهمه بالفساد المالي، وتزامن هذا التعديل الحكومي مع السياق الإقليمي التراجعي للتجارب

الإسلامية في كل من تونس ومصر، وقد فسره البعض بالموجة المضادة للإسلاميين التي تقودها الدولة العميقة، ونخب سياسية وإعلامية، ورجال أعمال، وبعض الدول الإقليمية المتضررة من أي تحول ديمقراطي، وكان أبرز انعكاس لهذه الموجة في المغرب هو فقدان حقيبة وزارة الخارجية من حصة "حزب العدالة والتنمية" لتصبح من حصة "حزب الأحرار"[10]، وكان هذا حسب بعض المحللين حلًّا لتجاوز المأزق بين مقاربة الدولة التي تعدّ السياسة الخارجية إلى حد ما مجالًا سياديًّا للملك، وبين مقاربة الحكومة للأزمة المصرية.

تشكلت الحكومة في نسختها الثانية، وعَدّ رئيس الحكومة ذلك نجاحًا للتجربة التي يقودها، وإنقاذًا لها من تداعيات التحولات الإقليمية المضادة لبقاء الإسلاميين في الحكم، وهزيمة لخصومه السياسيين[11].

عناوين البرنامج الحكومي

يصعب التطرق بشكل مفصل إلى البرنامج الحكومي الذي صاغته الأغلبية الحكومية عن طريق لجنة مشتركة، وهو مزيج لبرامج أربعة أحزاب: "حزب التقدم والاشتراكية" و"حزب العدالة والتنمية" و"حزب الاستقلال" الذي غادر الحكومة والتحق بالمعارضة، و"حزب الحركة الشعبية" و"حزب الأحرار" الذي التحق بالحكومة في إطار التعديل الحكومي، وسنكتفي بالعنوانَين الرئيسَين لهذا البرنامج: تنزيل الدستور، محاربة الفساد.

تنزيل الدستور

تشكلت هذه الحكومة في إطار دستور جديد عُدّ من حيث العلاقة بين السُّلَط الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) متقدمًا مقارنة بدستور سنة 1996، فلأول مرة يعترف بالقضاء سلطةً على مستوى

الدستور، والتنصيص على استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسيم اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية، والتنصيص على مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، كما كان هناك تطور على مستوى السلطة التنفيذية، وتحديدًا من حيث صلاحيات الحكومة، ورئيس الحكومة الذي أصبح يعين من الحزب الحائز على الرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية، وتشكيله للحكومة من خلال اقتراح أعضائها على رئيس الدولة (الملك)، ومن ثَمّ فإن أول مهمة لهذه الحكومة بعد تعيينها من طرف الملك وفي إطار دستور جديد هو تنزيل مقتضيات هذا الدستور تنزيلًا ديمقراطيًّا يناسب استحقاقات المرحلة، ويحافظ على تميز المغرب إقليميًّا وقاريًّا من حيث الاستقرار السياسي، وهذا التنزيل يتمثل في إصدار قوانين تنظيمية وبنفَس ديمقراطي، فوضعت الحكومة ضمن برنامجها الحكومي مخططًا أسمته المخطط التشريعي، وأعطته الأولوية، ويتكون هذا المخطط من 243 نصًّا تشريعيًّا، منها 13 مشروعَ قانونٍ تنظيمي، صدر منها حتى الآن ستة قوانين تنظيمية: (قانون تنظيمي يتعلق بمجلس النواب، قانون تنظيمي يتعلق بمجلس المستشارين، قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية، قانون تنظيمي يتعلق بالتعيين في المناصب العليا، قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)[12]، وهناك قوانين تنظيمية قيد المناقشة، كالقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون الأساسي للقضاة، وقانون الجهوية الموسعة، كما أن هناك قوانين ذات طبيعة خاصة تتطلب معالجة خاصة، كما صرح رئيس الحكومة بذلك، كالقوانين المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية[13].

إلا أن مقاربة رئيس الحكومة لتنزيل الدستور بشكل عام، ولعلاقة رئيس الحكومة بعلاقة رئيس الدولة بشكل خاص، رأت فيها بعض قوى المعارضة، كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأحزاب اليسار المعارض، وشريحة من المهتمين بالشأن العام- أنها تنتمي إلى سياق ما قبل دستور 2011 الذي جاء متقدمًا فيما يخص صلاحيات رئيس الحكومة الذي

بتاريخ 3 يناير (كانون الثاني) 2012 عيّن الملك محمد السادس رئيس الحكومة من الحزب الحائز على الأغلبية عبد الإله بن كيران وفق الدستور الجديد، ثم أعضاء الحكومة. والعدد 107 المحصل عليه من المقاعد لا يسمح لحزب العدالة والتنمية بتشكيل حكومة بمفرده، وهذا نتيجة نمط النظام الانتخابي المعمول به في المغرب

كان يسمّى سابقًا برئيس الوزراء، هذه المقاربة حسب رأي هؤلاء لم تساير التطور السياسي الذي حصل، وبرز هذا بشكل جلي في إصدار أول قانون تنظيمي يتعلق بالتعيين في المناصب العليا، إذ تنازل رئيس الحكومة حسب رأي جزء من أحزاب المعارضة لرئيس الدولة (الملك) بالتعيين في كثير من القطاعات غير الإستراتيجية، يضاف إلى هذا تصريحات رئيس الوزراء الأمين العام لـ"حزب العدالة والتنمية"

عبد الإله بن كيران التي يؤكد فيها أن مهمة التنزيل الديمقراطي للدستور من مسؤولية الملك، بصفته رئيس الدولة والرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية[14].

كما عدّ البعض عدم تفعيل مقتضيات الدستور الجديد من طرف رئيس الحكومة فيما يخص العلاقة مع الملك وفق روح الدستور الجديد- يرجع إلى رغبته في استثمار فرصة وجوده في موقع قيادة الحكومة، في كسب ثقة القصر، وتبديد المخاوف التي يثيرها خصوم الإسلاميين، باتهامهم بأنهم "حربائيون" ومستعدون للانقضاض على الحكم كلما سنحت لهم الفرصة؛ ليتمكنوا من أسلمة الدولة والمجتمع، أو أخونة الدولة كما قيل عن تجربة الإخوان في مصر، أو القضاء على العلمانية في تركيا من قبل "حزب العدالة والتنمية" التركي الذي يقود الحكومة بمفرده.

ومقاربة رئيس الحكومة في تدبير العلاقة بين مؤسسة الحكومة والمؤسسة الملكية تقوم حسب رأيه المعلن على التوافق والتشاور والتعاون لا على التنازع حول الاختصاصات والصلاحيات، نظرًا للدور المحوري الذي تقوم به الملكية في شد لحمة المغاربة ووحدتهم واستقرار البلد، كما أن منطق الصراع يؤدي إلى الخراب، وعبر عن هذا الرأي بشكل صريح أكثر من مرة، سواء في الجموع العامة في أثناء الحراك السياسي الذي قادته تنسيقيات حركة عشرين فبراير (شباط) سنة 2011، و في مداخلاته داخل قبة البرلمان، وخلال حواراته الصحفية وتصريحاته خارج المغرب، حتى عدّ "ملكيًّا أكثر من الملك"[15].

من الشعارات التي رفعتها الحكومة وجعلتها في صلب البرنامج الحكومي محاربة الفساد، وكان شعار الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية هو: "صوتك فرصتك لمحاربة الفساد والاستبداد"، وكان أيضا أحد الشعارات المركزية التي رفعتها حركة 20 فبراير في حراكها السياسي والشعبي

محاربة الفساد

من الشعارات التي رفعتها الحكومة وجعلتها في صلب البرنامج الحكومي محاربة الفساد، وكان شعار الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية هو: "صوتك فرصتك لمحاربة الفساد والاستبداد"، وكان أيضًا أحد الشعارات المركزية التي رفعتها حركة 20 فبراير في حراكها السياسي والشعبي[16]، وأول ملف تصدت له الحكومة في هذا الإطار هو وضع "دفتر تحملات القطب العمومي"، الذي يهدف إلى إصلاح قطاع الإعلام الذي كان يشتغل خارج سيطرة الحكومة، وهذه الخطوة الإصلاحية لقيت معارضة شرسة من طرف جهات متعددة، وخلقت ضجة إعلامية، استدعت تدخل الملك[17]، هذه المواجهة الأولى دفعت الحكومة إلى تغيير السرعة في اتجاه الانخفاض، كما تجلى هذا التراجع في الاقتصار على نشر لوائح المستفيدين من مأذونيات النقل ومقالع الرمال، فيما سمي بمحاربة اقتصاد الريع من دون اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة، ثم بدأ بعد ذلك الحديث عن تقنين هذه الامتيازات وترشيد توزيعها، من خلال وضع "دفتر تحملات" ونهج الشفافية، مع

مراعاة البعد الاجتماعي. وجدت الحكومة -أو بعض وزرائها ولاسيّما المحسوبين على "حزب العدالة والتنمية"- نفسها معزولة في محاربتها للفساد، وفي هذا الإطار صرح رئيس الحكومة أنه في ممارسة مهامه اكتشف أنه يواجه التماسيح والعفاريت[18]، في إشارة إلى ما يصطلح عليه إعلاميًّا بـ"الدولة العميقة" أو "الحكومة الموازية" أو "مراكز مقاومة التغيير" حسب تعبير وزير أول سابق عاش التجربة نفسها، وبعد ثلاث سنوات من عمر الحكومة صرح رئيس "فريق حزب العدالة والتنمية" في البرلمان عبد الله بوانو أن الحكومة لا تملك إستراتيجية لمحاربة الفساد[19]، وهذا يعكس الطابع المعقد لهذا الملف، ويعكس عجز الحكومة أو تباطؤها وتدرجها في التصدّي له؛ لأنه يمتد إلى عقود من الزمن، حتى أصبح يمثل نمط حكم.

إلا أن هذا الاعتراف بالفساد ذي الطابع البنيوي الذي يجعل القضاء عليه يتطلب سنوات ومجهودات في إطار خطة إستراتيجية وطنية يسهم فيها الجميع- لم يمنع الحكومة من القيام بإجراءات عدّتها مهمة ضمن حصيلتها وإنجازاتها في هذه المجال، كوضع قوانين تحدّ من هذا الفساد على المدى البعيد، كقوانين الصفقات العمومية، وقوانين استغلال مقالع الرمال ومأذونيات النقل والصيد في

أعـالي البحـار، ومنـع التوظيف المبـاشر، بل اللجـوء إلى إجراء مسـابقة للتوظيف. وترى الحكومة أن آثار هذه القوانين والإصلاحات وثمارهـا لـن تظهـر اليـوم أو خـلال هـذه الولايـة الحكومية، وفي إطار عرض الحكومة حصيلتهـا لمدة ثلاث سـنوات قدّمَـت جردًا لمـا أسـمته إنجـازات في مكافحة الفسـاد، إذ "أحالـت الحكومة ما يقارب 17968 قضية فسـاد على القضاء، من بينهـا 17225 قضية رشـوة، و479 قضية اختـلاس، و91 قضية غـدر، و19 قضيـة تهـمّ اسـتغلال النفـوذ، و154 قضيـة تبديد أمـوال عمومية. كما تمت إحالة 40 ملفًا ورد في تقارير المجلس الأعلى للحسـابات عـلى النيابـة العامة ما بين سـنتي 2012 و 2014، وزّعت على الشكل الآتي: 16 قضيـة تخـص مؤسسـات عمومية، و24 قضية تهم الجماعـات المحلية، مقابل 38 ملفًا فقط أحيل على النيابـات العامة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011"[20].

الآثار السياسية

إذا كان صعـود الإسـلاميين في كل مـن تونـس ومـصر إلى الحكـم عـن طريـق الانتخابـات، قد أثار مخـاوف أطراف داخلية (عسـكرية، وتيـارات أيديولوجيـة علمانيـة ويسـارية، ولوبيـات مصالـح) وخارجية لا تريـد نجـاح تجربـة التحـول الديمقراطي في العالم العربي والإسـلامي، بغض النظر عمّن يقـود هذا التحـول، ممـا أدى إلى الضغط على حركـة النهضـة في تونـس لتتراجـع، وهو ما فعلتـه إنقـاذًا للتجربة التونسـية من الإخفاق كما حدث في مصر – إلا أنّه استمر في المغرب، إذ لايـزال "حـزب العدالة والتنميـة" المغربي يقـود الأغلبيـة في الحكم، ويحـاول القفز على كل مـا مـن شـأنه أن يعرقلهـا، ويبتعـد عـن مواقـع الاحـتراق، وينهـج سياسـة براغماتية متدرجة في تنزيل الإصلاحات، وإذا كان من السابق لأوانه تقييم هذه التجربة قبل انقضاء ولايتهـا القانونيـة فـإن هـذه التجربـة ومنـذ بدايتها أنتجت آثارًا سياسية يمكن ملامستها عن قرب، نوجزها فيما يأتي:

تراجع حركة عشرين فبراير

منذ تعيين الحكومة بتاريخ 3 يناير (كانون الثـاني) 2012 بـدأت حركة عشريـن فبراير تتراجـع، وازداد هذا التراجع بعد انسـحاب "جماعة العدل والإحسان" التي كانت تشكل العمـود الفقري من حيث الكـمّ الجماهيري، بالإضافـة إلى المـآلات الدموية التـي عرفتها الاحتجاجـات والثـورات في سـوريا وليبيـا واليمـن، وهـذا خلـق تخوفًـا مـن أن تتجـه الأحـداث إلى ما لا يحمد عقبـاه، فتم الرهان عـلى الحكومة الحاليـة بقيادة "حـزب العدالة والتنميـة" لإنجـاز الإصلاحـات الموعـودة، وهـذا لا يعنـي أن الحركـة الاحتجاجية التي عرفهـا المغـرب قبـل 20 فبرايـر 2011 قـد توقفـت، بـل رجعـت إلى وتيرتهـا العاديـة، ومحكومـة بسـقف المطالـب الاجتماعيـة والنقابية.

انتقال حزب العدالة والتنمية من معادلة التوازن إلى معادلة الاستقرار

إن "حـزب العدالـة والتنميـة" بقيادتـه للحكومـة وتدبـيره للشـأن العـام في هـذه الظروف يكون قد انتقـل من معادلة التوازن السياسي والحزبي التي كانت محكومة بالسقف الانتخـابي المسـموح بـه أو المقـدر من طرف الحـزب، إلى معادلـة الاسـتقرار المحكومـة

الحزب الذي كان يتم إعداده لقيادة مرحلة ما بعد انتخابات 2012 قبل الربيع العربي حسب المعطيات الميدانية والدينامية السياسية والرجّة الحزبية التي أحدثها- هو "حزب الأصالة والمعاصرة" الذي تراجع إلى الخلف

بشعار "الإصلاح في ظل الاستقرار" والتي "أهدتها" حركة 20 فبراير إلى "حزب العدالة والتنمية".

والحزب الذي كان يتم إعداده لقيادة مرحلة ما بعد انتخابات 2012 قبل الربيع العربي حسب المعطيات الميدانية والدينامية السياسية والرجّة الحزبية التي أحدثها- هو "حزب الأصالة والمعاصرة" الذي تراجع إلى الخلف، وقدّم مؤسسه السيد فؤاد عالي الهمة استقالته من الحزب، وعيّن مستشارًا للملك محمد السادس، وبرز "حزب العدالة والتنمية" حاميًا للاستقرار في هذه المرحلة.

نذر "حزب العدالة والتنمية" نفسه حاميًا للاستقرار السياسي، من خلال رفعه شعار "الإصلاح في ظل الاستقرار"، وقد شكّل سدًّا مانعًا من أي انزلاق، وفي رأي الحزب يعدّ هذا أكبر إنجاز سياسي حققه لصالح الوطن، وهذه الورقة يلوح بها في وجه المعارضة الحزبية، وفي وجه خصومه السياسيين كلما واجهه تهديد سياسي، أو عجز عن تحقيق وعوده الانتخابية، أو تعثر في تحقيقها، وهذا ما تصفه المعارضة بالابتزاز السياسي الذي يمارسه رئيس الحزب القائد للأغلبية لإسكات أحزاب المعارضة[21].

ظهور التحالفات البرنامجية لا الأيديولوجية

تجلى هذا في مشاركة "حزب التقدم والاشتراكية" اليساري أو الشيوعي سابقًا في حكومة يقودها "حزب العدالة والتنمية" "الإسلامي" أو "الحزب السياسي ذو المرجعية الإسلامية" كما يسمّي نفسه، وهذا يعكس تلاقي التمايزات الأيديولوجية، وظهور ثقافة سياسية براغماتية عند الاتجاهين معًا، تقوم على أولوية البرنامج السياسي والاقتصادي، وتجميد الخلافات الأيديولوجية من دون اختفائها، كما أن "حزب العدالة والتنمية" أراد أن يعكس صورة الحزب المنفتح على خصومه الأيديولوجيين إذا كانت مصلحة الوطن تقتضي ذلك، فيما يبرر "حزب التقدم والاشتراكية" اليساري أن مشاركته في حكومة يقودها إسلاميون ستحدّ من نزعتهم المحافظة، وستمكنه من معارضة كل ما من شأنه المس بالمكتسبات الديمقراطية على صعيد الحريات الفردية والجماعية التي عرفها المجتمع المغربي[22].

ضعف المعارضة الحزبية

تَولّي "حزب العدالة والتنمية" قيادة الأغلبية أحدثَ شبه فراغ أو هشاشة في موقع المعارضة الحزبية التي مارسها لمدة 14 سنة (1997-2011)، والمعارضة الحزبية الموجودة الآن في وضع لا تحسد عليه، فحزب الاتحاد الاشتراكي اليساري يعيش صراعًا داخليًّا على خلفية نتائج مؤتمره الوطني الأخير، وما أثاره من تشكيك في شرعية القيادة الحالية، وهذا الصراع أفرز تيارين، وهو يهدد الحزب بالانشقاق مرة أخرى، يضاف إلى ذلك الأزمة النقابية التي انضافت إلى الأزمة الحزبية.

أما حزب الاستقلال الذي التحق بالمعارضة بعد انسحابه من الحكومة فهو الآخر لا يزال يجترّ نتائج مؤتمره الوطني الأخير، بظهور تيار سياسي داخل الحزب سمّى نفسه "بلا هوادة"، وهو شبه منشق عن حزب الاستقلال، ويشكك في شرعية القيادة الحالية. هذه الأزمة الحزبية وصل صداها إلى المحكمة، وكذلك أسلوب خطاب الأمين للحزب حميد شباط الذي يختزل معارضة الحكومة في "حزب العدالة والتنمية"، واختزال معارضة الحزب في شخص رئيسه، وهو ما أدى إلى تحويل طبيعة المعارضة الحزبية إلى طابع شخصي لا مؤسَّسي، هدفه التشويش والإثارة لا غير.

يضاف إلى هذا كون الحزبين (حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي) شاركا في التدبير الحكومي في الفترة السابقة، التي ورثتها الحكومة الحالية التي تصدت إلى ملفات حارقة (إصلاح صندوق المقاصة، وإصلاح نظام التقاعد)، واستعداد "حزب العدالة والتنمية" للتضحية بشعبيته والمضي قدمًا في هذه الإصلاحات "الأليمة" كما سماها، وهذه الملفات لم تباشرها الحكومات السابقة خوفًا من الاحتراق السياسي، أو فقدان الشعبية، وهذا جعل الكثير يعدّ معارضتها للحكومة الحالية يدخل في باب المعارضة الشعاراتية، أو المزايدة السياسية، أو التشويش على هذه التجربة.

دعوات لتوحيد اليسار وإنقاذه من الشتات التنظيمي

بعد النتائج الكاسحة التي حققها "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات 25 نونبر (نوفمبر) 2011 وقيادته للحكومة- انطلقت الدعوات داخل التنظيمات اليسارية؛ لتوحيد اليسار في مواجهة "المد الإسلاموي" الذي يقود الحكومة أو الاتجاه المحافظ، وتعززت هذه الدعوات بعد عودة "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" اليساري إلى موقع المعارضة، كما التحق في شهر مايو (أيار) 2013 كل من "الحزب الاشتراكي" و"الحزب العمالي" وهما حزبان يساريان بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشقا عنه سابقًا.

وبتاريخ 23 مارس (آذار) 2014 تم أُعلِن عن تأسيس "فيدرالية اليسار المغربي" التي تتكون من ثلاثة أحزاب محسوبة على اليسار، هي: "حزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، و"حزب المؤتمر الوطني الاتحادي"، وصرحت السيدة نبيلة منيب، أمينة "الحزب الاشتراكي الموحد" أن هذا التكتل جاء ليشكل معارضة حقيقية للتكتلات الأصولية، سواء أصولية مخزنية أو ذات طبيعة أصولية[23].

_ عودة الاهتمام بالسياسة إلى الشارع

من النتائج السياسية لهذه التجربة عودة السياسة إلى الشارع، وهو ما عكسته نسبة المشاهدة للجلسات الشهرية لرئيس الحكومة في مجلس المستشارين، التي تذاع على الشاشة يوم الثلاثاء من كل شهر خلال دورات مجلس النواب، في حين عدّت أحزاب المعارضة هذه الإطلالة الشهرية وما تحمله من إشارات نوعًا من الحملة الانتخابية المتواصلة لحزب العدالة والتنمية أو الخطاب (الشعبوي) لرئيس الحكومة، أو الطابع (الفرجوي) لشخصيته وخطابه .

وقد أصبحت شريحة من المواطنين تتوعد الحكومة بمعاقبتها انتخابيًّا على ما أخلفت من وعود، أو مكافأتها على ما أنجزت من وعود، أو مقاطعة الانتخابات أصلًا؛ لأنها لم تكن في مستوى تطلعات اللحظة التاريخية التي أفرزتها موجات الربيع العربي وحركة 20 فبراير المغربية.

الفرز السياسي للإسلاميين

بموازاة مشاركة "حزب العدالة والتنمية" في الانتخابات التشريعية والجماعية منذ سنة 1997، ومشاركته في قيادة الحكومة اليوم- هناك "جماعة العدل والإحسان"، وهي أكبر تنظيم سياسي إسلامي في المغرب، إذا اعتمدنا مؤشر حجم المشاركة الجماهيرية في التظاهرات والمسيرات التي تنظمها الجماعة أو تشارك فيها، أو حسب تأكيدات المهتمين والدارسين لمكونات الحركة الإسلامية في المغرب، فقد شاركت هذه الجماعة بقوة في حركة عشرين فبراير سنة 2011، في الوقت الذي كان لحزب العدالة والتنمية و"حركة التوحيد والإصلاح" الدعوية التي انبثق منها الحزب موقف مغاير، فـ"جماعة العدل والإحسان" إلى الآن ترفض المشاركة بمفهومها الانتخابي، والعمل داخل المؤسسات وفق الشروط والأطر القانونية والدستورية الحالية، وهذا موقف ثابت لديها، والآن تصطف إلى جانب المعارضة غير المؤسساتية بجانب اليسار الراديكالي، فما لم تتغير قواعد اللعبة التي تضعها الدولة، فالجماعة تباشر عملها الجماهيري في الشارع والعمل الاجتماعي ذي النفس الطويل لتغيير موازين القوى لصالح الشعب، وترفض حسب رؤيتها أن تكون جزءًا من الديكور الديمقراطي في الوقت الحاضر[24].

بعد النتائج الكاسحة التي حققها "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات 25 نونبر (نوفمبر) 2011 وقيادته للحكومة- انطلقت الدعوات داخل التنظيمات اليسارية؛ لتوحيد اليسار في مواجهة "المد الإسلاموي" الذي يقود الحكومة أو الاتجاه المحافظ، وتعززت هذه الدعوات بعد عودة "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" اليساري إلى موقع المعارضة

هذا التباين يؤكد التنوع السياسي والتنظيمي داخل الإسلاميين المغاربة الذين يؤمنون بالعمل السياسي عن طرق التغيير السلمي، ويختلفون في أسلوب هذا التغيير ما بين مشارك في اللعبة الديمقراطية وقواعدها ورافض لها، وهذا يعني أن الإسلاميين ليسوا كتلة صماء، كغيرهم من التيارات اليسارية والليبرالية.

النتائج الاجتماعية

تتفاوت تقييمات الحصيلة الحكومية على الصعيد الاجتماعي بين الحكومة وبين المركزيات النقابية وأحزاب المعارضة. وبعيدًا عن معركة الأرقام بين الطرفين... تقيّم الحكومة حصيلتها مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة العالمية وتأثيراتها في المغرب، خصوصًا من جهة الشريك الأوروبي، وكذلك التركة التي ورثتها عن الحكومة السابقة أو الحكومات السابقة، وتقيّم الحصيلة الاجتماعية من جهة النقابات وشريحة من المواطنين انطلاقًا مما سطره البرنامج الحكومي من أهداف وأرقام وإجراءات، أو ما سطره برنامج "حزب العدالة والتنمية" تحديدًا (كنسبة النمو التي حددها في 7 في المئة في حدود انتهاء الولاية التشريعية وربط تحقيق هذه النسبة بنتائج محاربة الفساد).

وآخر محطة للتجاذبات بين الحكومة والمركزيات النقابية هو الإضراب العام الأخير

ليوم 29 أكتوبر (تشرين الأول) 2014 والذي عدّته النقابات ناجحًا، فيما عدّته الحكومة مسيسًا يخدم أجندة الأحزاب المسكة بهذه النقابات، ولا علاقة له بمطلب تحسين الأوضاع الاجتماعية، كما أنه بحسب الحكومة مر في أجواء طبيعية، ولم تتأثر بدعوة الإضراب العام المرافق الإدارية والاجتماعية والسير الطبيعي لحياة الناس والمجتمع.

والحكومة الحالية كسابقاتها تعطي الأولوية للتوازنات الماكرو اقتصادية، والارتهان لسقوط الأمطار ووجود الجفاف من عدمه، وتقلبات أسعار الطاقة والدولار واليورو، وتأثير ذلك في السياسة المالية والنقدية والاقتصادية عمومًا، وتأثير ذلك في الجانب الاجتماعي للمواطنين.

ورغم الظروف الصعبة التي تولت فيها الحكومة قيادة البلاد والعباد، من حيث التركة الثقيلة التي ورثتها، والسقف المرتفع للمطالب الاجتماعية والسياسية التي أججها الربيع العربي- فإنها بعد ثلاث سنوات من عمر الحكومة عرضت حصيلتها التي تعدّها مشرفة إذا نُظِر إليها من زاوية الوضعية السياسية والاقتصادية والظروف الاجتماعية التي تولت فيها المسؤولية، وقد أصدرته وزارة الاتصال التي يرأسها مصطفى الخلفي المحسوب على "حزب العدالة والتنمية" وثيقة عنونتها بـ"بعد ثلاث سنوات من العمل الحكومي ماذا تحقق؟"[25] اشتملت على خمسة محاور، هي: "تنزيل الدستور، دعم المواطن وتعزيز التماسك الاجتماعي، دعم المقاولة وتقوية الاقتصاد الوطني، محاربة الفساد والنهوض بحقوق الإنسان، تعزيز صورة المغرب وإشعاعه الخارجي". نقتبس منها ما ورد في الجانب الاجتماعي: "إنشاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي لتمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية "راميد"، وبرنامج "تيسير" للمساعدات المالية المباشرة لدعم (تمدرس) أبناء الأسر الفقيرة، وتقديم الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل صندوق التكافل العائلي لفائدة المطلقات المعوزات وأبنائهن، فضلًا عن توسيع نظام المساعدة الطبية "راميد" ليشمل 82 في المئة من الفئة المستهدفة التي تبلغ 8.5 مليون مستفيد، إضافة إلى تخفيض أسعار الأدوية، والرفع من ميزانية الأدوية الموجهة للمستشفيات، وتوسيع خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فضلًا عن تأمين التغطية الصحية لطلبة التعليم العالي، والزيادة في قيمة وعدد المنح والأسرة الجامعية، والرفع من الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية إلى 3000 درهم، والحد الأدنى للمعاشات...".

وفيما يخص إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم عنه، وبحث سبل تحويل هذا الدعم بشكل مباشر إلى الأسر الفقيرة والفئات الهشة، في إطار الإصلاحات الهيكلية. وإصلاح نظام التقاعد الذي لايزال قيد المناقشة نظرًا لحساسيته- هذه القرارات عدّتها الحكومة جريئة لم تستطع الحكومات السابقة الاقتراب منها، فكل حكومة تحيل هذه الإصلاحات على الحكومة اللاحقة وهكذا، بينما أعلن رئيس الحكومة الذهاب بعيدًا في هذه الإصلاحات، ولو كان الثمن تراجع شعبية الحزب وانخفاضها، إذا كان هذا في مصلحة الوطن[26].

خلاصة:

بقيت سنتان من عمر هذه الحكومة، والهاجس الانتخابي حاضر في المدة المتبقية، وهذا سيرفع من وتيرة الإنجازات والوصول إلى السرعة

القصوى، فصناديق الاقتراع أصبحت لها نسبيًّا كلمتها على الأقل في تحديد الحزب الأغلبي الذي سيقود الحكومة وفق مقتضيات دستور 2011، وهو ما سيؤثر في صياغة البرامج الانتخابية، وتوزيع الوعود الانتخابية، وهذا سيسهم إلى حد ما في عقلنة الخطاب الانتخابي والممارسة الحزبية، وصقل التجربة الحكومية للإسلاميين، وتطوير النموذج المغربي على المستوى الديمقراطي، من خلال قدرته على استيعاب جميع التيارات وتعايشها، وإشعاع النموذج المغربي إقليميًّا وقاريًّا.

المصادر والمراجع:

1ـ جيمس ليدل: نخب مقربة من البلاط تتصدى للإسلاميين.
www.alaraby.net

2ـ المغرب والربيع العربي: التقرير الإستراتيجي المغربي 2010ـ2013، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب.

3ـ حزب العدالة والتنمية: التقرير الإستراتيجي المغربي 2010ـ2013، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب.

4ـ La révision de la constituion – https: // www.diplomatie.ma وزارة الخارجية المغربية

5ـ مولاي اتهامي بهطاط:: 20 فبراير... نجحت... فشلت... تعثرت، هيسبريس 21 فبراير (شباط) 2014.

6ـ محمد باسك منار: التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب، السياق والمحصلة الأولية والمآلات المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7ـ أقصبي العربي: العنصر يرفض كشف أصحاب مأذونيات (الطاكسيات)، "الخبر"، الأربعاء 25 يوليو (تموز) 2012.

8ـ إسماعيل حمودي: خلفيات انقلاب شباط على بن كيران، "أخبار اليوم"، عدد: 1066.

9ـ بودن: "الأحرار" أكبر الرابحين و"العدالة والتنمية" أكبر الخاسرين، هسبريس، الجمعة 11 أكتوبر (تشرين الأول)، 2013.

10ـ يونس مسكين: هل هي نهاية حكم الإسلاميين؟ هل تصل "بقعة الزيت" إلى المغرب؟
"أخبار اليوم"، عدد: 1108.

11ـ بلال التليدي: لماذا لم تنجح حركة "تمرد المغربية"؟ هيسبريس، الثلاثاء 23 يوليو (تموز) 2013.

12ـ المخطط التشريعي: موقع الوزير الأول
www.Pm.gov.ma

13ـ محمد بلقاسم: "بنكيران: كدت أستقيل... وملف الأمازيغية بيد جهات عليا"، هيسبريس، الأحد 12 أكتوبر (تشرين الأول)، 2014.

14ـ كمال القصير: حزب العدالة والتنمية والملكية: إعادة تقييم العلاقة، مركز الجزيرة للدراسات.

15ـ كمال القصير: حزب العدالة والتنمية والملكية: إعادة تقييم العلاقة، مركز الجزيرة للدراسات.

16ـ "حركة 20 فبراير تدعو إلى "محاربة الفساد" بدل "تصفية الحساب"، الوسط، عدد: 3669، الأحد 23 سبتمبر (أيلول) 2012.

17ـ محمود معروف، أزمة سياسية تواجه حكومة الإسلاميين بالمغرب بسبب خطة لإصلاح التلفزيون الحكومي، "القدس العربي"، 24/ 4/ 2014.

18ـ التماسيح والعفاريت كانت تحكم مع بنكيران، "الصباح"، 12 يونيو (حزيران) 2014.

19ـ خديجة عليموس: "بوانو: الحكومة لا تتوفر على إستراتيجية لمحاربة الفساد"، "المساء"، الثلاثاء 20 فبراير (شباط) 2015.

20ـ الحكومة تكشف حصيلة ثلاث سنوات من عمرها: موقع حزب العدالة والتنمية الإلكتروني
www.pjd.ma

21ـ أحمد الزاهي: "ابن كيران: جئنا للمساهمة في الاستقرار بلا ابتزاز"، موقع حزب العدالة والتنمية الإلكتروني.
www.pjd.ma

22ـ محمد الساسي: المعارضات الأربع، الإثنين 18 فبراير (شباط) 2013، هسبريس.

23ـ محمد الراجي: فيدرالية اليسار تطالب بملكية برلمانية ودستور ديمقراطي في المغرب، هيسبريس، الأحد 23 مارس (آذار) 2014.

24ـ جماعة العدل والإحسان: البيان الختامي للمجلس القطري للدائرة السياسية في دورته 18 –15/ 16 نونبر (نوفمبر)، موقع الجماعة، 2014.
http: / /www.aljamaa.net

25ـ حصيلة ثلاث سنوات من العمل الحكومي 2012–2014، موقع وزارة الاتصال:
/http: / /www.mincom.gov.ma

26ـ حسن الأشرف: "كلفة الإصلاح" تهدد شعبية الحكومة في المغرب، العربي الجديد، 23 أكتوبر (تشرين الأول)، 2014.
/http: / /www.alaraby.co.uk

The Impact Of the Justice And Development Party-Led Majority In Social And Political Transformation In Morocco

HAMID BAHKAK

The current paper discusses the impact of the majority led by the Justice and Development Party in the social and political transformation in Morocco. The paper was presented at the joint Symposium of the TurkishFoundation for Political, Economic and Social Research (SETA) and the Moroccan Centre for Studies and Research in Social Sciences (CERS), which was held in Rabat, Morocco, on 3rd November 2014, to discuss the Moroccan and Turkish experiences comparatively.

The paper indicates differences between the two experiences, on top of them is that the Turkish Justice and Development Party rules within the framework of a harmonious government composed of a single party, and led the government in Turkey for three consecutive tenures, achieving great success on the economic front, enabled political and constitutional reform, While the Moroccan Islamist Justice and Development Party experience is the first in leading government. In addition, this "coalition government" consists of four political parties, independents and technocrats, and this selection is representative of electoral pattern in Morocco.

None of the observers ofthe Moroccan political and partisan have expected the that the Justice and Development Party would lead the government in the pre-Arab Spring period, the Moroccan political and partisan space before 2011 and since 2007 has witnessed sharp polarity between Justice and Development Party and Authenticity and Modernity Party (PAM).

The paper explains that an the external element represented by the Arab Spring played a key role in paving the way for the Justice and Development Party to achieve a landslide victory, that gained it access to the government and its leadership, by removing of barriers that had previously prevented it from achieving a landslide victory to lead the government. Before the Arab Spring, the party had practiced a kind of "self-control" in terms of percentage and geographic distribution of candidates, both in legislative and partisan elections. This sudden shift prompted some analysts to consider the new role of Justice and Development Party as a spare wheel or battery used by the state until the Arab spring storm passage.

The researcher believes that the electoral concern still present in the remaining period of the government life, and this will increase the pace of achievements to approach maximum speed, as ballot boxes relatively have now the power in determining the majority party that will lead the government in accordance with the requirements of the 2011Constitution. This would affect the designing of electoral programs and the making of election promises, and this will contribute to some extent in the rationalization of the electoral discourse and partisan practice, as well as refine the Islamists' government-leading experience, developing the Moroccan model on the democratic level, by acquiring ability to accommodate all currents and assure their coexistence, and spreading the Moroccan model on the regional and continental levels.